محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني: دراسة كمية تحليلية

*منير كرادشة**

ملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني وتبيان أسبابها والعوامل المولدة لها، استناداً لمنهج المسح بالمعاينة وباستخدام عينة عشوائية طبقية حجمها (4000 أسرة) للحصول على البيانات اللازمة. وأستخدم لتحليل هذه البيانات تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات، كون المتغير التابع في هذه الدراسة وهو من نوع المتغيرات الوهميــة الثنائية (0، 1) ومستوى قياسه اسمياً، والنموذج الإحصائي المستخدم يعد من أنسب النماذج لتحليل مثل هذه البيانات.

وبينت النتائج للتحليل الرئيس الأهمية الإحصائية لمتغيرات مثل "حجم أسرة الطفل، مستوى تعليم الأب، عمر الأم عند الزواج، صلة القرابة بين الوالدين، ومكان اقامتهما، دخل لأسرة الشهري، عدد الزوجات في عصمة الأب، والطرق المتبعة في تربية الأطفال" في تقرير احتمالات بروز عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. بينما برزت متغيرات مثل "طبيعة العلاقة بين الوالدين وحالتهما الاجتماعية، والفارق العمري بينهما، ومستوى تعليم الأم" كمتغيرات ضعيفة وغير مفسرة إحصائيا للظاهرة قيد الدراسة.

الكلمات الدالة : عمالة الأطفال، مكانة المرأة الاجتماعية، المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية، الطفولة المبكرة، عمالة الأطفال الخطرة.

المقدمة

شهد المجتمع الأردني في العقود الأخيرة أحداثاً اجتماعية – اقتصادية، وثقافية، وديموغرافية مختلفة ومتسارعة، كان لها الأثر الأكبر في إبراز تغيرات جوهرية على بنية الأسرة الأردنية وتركيبها ومضامينها العلائقية[1]. وقد ازداد عدد سكان الأردن أكثر من سبع مرات خلال العقود الأربعة الماضية؛ إذ ارتفع عددهم من حوالي (586) ألف نسمة عام (1951) ليصل إلى (6.3) ملايين نسمة لعام (2012) حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة، كما بلغت معدلات الزيادة الطبيعية في الأردن (2.6%) في عام (2012)، وهذا أقل من المستويات المرتفعة جداً التي سجلت في العقود الماضية التي تراوحت بين (3–4%)، وفي حالة بقاء معدل الزيادة الطبيعية عند مستواه الحالي فسوف يتضاعف عدد سكان الأردن بحلول عام (2025) ليصل إلى (9) ملايين نسمة (دون أخذ الهجرة الدولية بالحسبان). ورغم أن مستويات الإنجاب في الأردن هي أكثر من ضعف مثيلاتها في الدول المتقدمة وأعلى مما هو عليه لدى العديد من الدول العربية، إلا أن معدل الولادات السنوية ما زال في تصاعد مستمر، وذلك بسبب اتساع القاعدة السكانية، خاصة قاعدة الإناث اللواتي هن في سن الإنجاب (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

وقد نتج عن **معدلات الخصوبة المرتفعة** التي شهدها الأردن خلال العقود الأخيرة الماضية ارتفاع في نسبة فتوّة المجتمع؛ إذ يعد المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً، بحيث بلغ عدد السكان في أعمار (15 سنة فأقل) حوالي (37.3%)، أما نسبة كبار السن (64 سنة فأكثر) فتصل نسبتهم إلى (3.2%)، وبهذا فإن النسبة الباقية من السكان والبالغة حوالي (59.5%) تمثل عدد السكان النشيطين اقتصادياً من المجموع الكلي للسكان في الأردن والذين تتراوح أعمارهم بين (15–64) سنة. وقد ترتب على ذلك وجود **نسبة إعالة مرتفعة** جداً تبلغ حالياً حوالي 68.2% (دائرة الإحصاءات العامة،

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

تاريخ استلام البحث 2013/9/1 وتاريخ قبوله 2013/12/23.

© 2014 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

2012)، ومثل هذه المؤشرات توضح وجود عوامل ضغط كامنة مهمة تؤثر سلباً على عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المجتمع الأردني على كافة الأصعدة.

وتعدّ **ظاهرة عمالة الأطفال** بهذا السياق إحدى أهم إفرازات تسارع عملية التنمية التي شهدها المجتمع الأردني، وما رافقها من تحولات اجتماعية– اقتصادية مختلفة، **ونتاج** لمعدلات الخصوبة العالية والإعالة العالية. وقد احتلت **هذه الظاهرة** حيزاً هاماً من اهتمام الحكومات المتعاقبة والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا السكان والطفولة وحمايتها، وذلك بسبب فداحة الآثار المترتبة عليها ومدى خطورتها، سواء على الطفل أو على الأسرة أو على المجتمع برمته[1]، وقد برزت العديد من المؤشرات المدعمة بالإحصاءات التي تؤكد مكامن الخطورة التي يمكن أن تنطوي عليها هذه الظاهرة: "فعمالة الأطفال يمكن أن تحول دون تمكين الأطفال، ودون إكسابهم المهارات الكافية ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع". كما تعد ظاهرة عمالة الأطفال من **الظواهر المركبة** الناتجة عن تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، والتي تتسم بتداخل تأثيراتها وشدة تباياناتها، وبالتعقيد والغموض وعدم الوضوح (Ravinder, 2009). ويبدو أن تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع **لا يؤشر فقط** على اتساع حجم هذه الظاهرة وانتشارها، واستمرارية أسبابها ودوافعها، **بل إن عمالة الأطفال تعد مؤشراً هاماً** على وجود خلل في قدرة الأسرة في القيام بوظائفها، واختلالاً في نسقها، ومؤشراً لفقدانها مزيدا من وظائفها التقليدية؛ وكنتاج صافي لما أصابها من التفكك وعدم القدرة على إشباع حاجات عناصرها.

ولهذا تقتضي الأهمية تناول هذه الظاهرة وتحليل حيثياتها من أبعاد وجوانب مختلفة، للوقوف بدقة على أهم المحددات والدوافع الحقيقية التي تقف وراء خروج هؤلاء الأطفال مبكراً لسوق العمل في المجتمع الأردني، وتزايد أعدادهم– خاصة في الآونة الأخيرة، رغم كثرة التحذيرات والتشريعات والقوانين التي وضعت لتحول دون انتشار هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتحليل المعمق ظاهرة اجتماعية هامة متمثلة في "خروج الأطفال المبكر لسوق العمل في الأسرة الأردنية"، والتي تعدّ كما أسلفنا مؤشراً مهماً على أن نسق الأسرة لا يعمل بشكل سويّ، كما تتضمن مؤشرات هامة حول مدى قدرة الأسرة على إشباع حاجات عناصرها المختلفة، والحفاظ على ديمومتها.

كما **تنبع أهمية الدراسة** من كونها واحدة من الدراسات القليلة التي قامت بتناول هذا الظاهرة على المستوى الوطني بصورة تفصيلية، حيث عمدت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل خصائص الأطفال وأسرهم وخصائص المحيط، والتركيز كذلك بصورة معمقة على حيثيات هذه الظاهرة والعوامل المحددة لها، وتحليل ودراسة الأسباب الدافعة لخروج الأطفال المبكر لسوق العمل في المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني والعوامل المؤثرة فيها، وبشكل أكثر تحديداً تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة وتحديد ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية.
2. كشف وتحليل **أهم المتغيرات المحددة** لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في الأسرة الأردنية .
3. قياس وتحليل **أهم المتغيرات المؤثرة** في خروج الأطفال المبكر لسوق العمل في الأسرة الأردنية، بعد ضبط وعزل أثر باقي المتغيرات المستقلة.

تساؤلات الدراسة

بناءً على حيثيات أهداف الدراسة فقد تم صياغة تساؤلات، وعلى النحو الآتي:

- ما هي أهم ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني
- ما أهم المتغيرات المحددة لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل.
- ما أهم المتغيرات المستقلة المحددة لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل عند ضبط أثر باقي متغيرات الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

منذ ظهور **مفهوم عمالة الأطفال في بداية القرن الثامن عشر**، بصدور قانون 1803 والمقترن بتنظيم ساعات العمل للأطفال (الذي اقتصر في هذا الصدد على تشغيل الأطفال الأيتام والمحرومين الذين تعولهم الدولة، كما اقتصر تشغيلهم على العمل في الصناعات الخفيفة والأعمال الوسيطة كأعمال الغزل والنسيج). **وفي عام 1841** صدرت في فرنسا قوانين تحرم عمالة الأطفال قبل سن الثانية عشرة، وتحدد ساعات العمل وطبيعته. **ومنذ الربع الثاني من القرن العشرين**، أخذت بلاد الشرق في وضع حزمة من التشريعات لتنظيم ظاهرة عمالة الأطفال وحمايتهم من سوء الاستغلال. ولعل أهم الدول العربية الرائدة في هذا المجال مصر، التي أصدرت مثل هذه التشريعات عام 1933، ولبنان التي صدر فيها مثل هذه التشريعات عام 1934 (الخشاب، 1984). وقد اتخذت المجتمعات الإنسانية كثيراً من التدابير لحماية هؤلاء الأطفال. وجاء ميثاق حقوق الطفل الذي يمنح للأطفال الحقوق ووسائل الحماية، ويوّفر لهم ظروفاً مناسبة لنموهم الصحي والبدني والخلقي، حيث كان الأطفال يعملون في المصانع والمناجم، وفي أعمال الزراعة، والتي تعدّ من الأعمال الخطرة عليهم، وكان معظم هؤلاء الاطفال من الطبقة الفقيرة والتي تعاني من العوز الشديد، وشكلت مثل هذه الأعمال تهديداً لطفولتهم (الخشاب، 1984).

ويعدّ **مفهوم عمالة الأطفال** مفهوماً واسع الانتشار في الدراسات الاجتماعية، رغم عدم وجود مقياس معياري واضح لرصده وتحديده، حيث تضمنت أغلب الأدبيات الاجتماعية تسميات عدة مختلفة للإشارة لهذا المفهوم وتفاوتت بين: "خروج الأطفال المبكر لسوق العمل، عمالة الأطفال، مساهمة الأطفال الاقتصادية في سوق العمل"، وغيرها من التسميات الأخرى. غير أن مفهوم "عمالة الأطفال" يعتبر المفهوم الأكثر رواجاً واستخداماً في الدراسات الاجتماعية للدلالة على خروج الأطفال المبكر لسوق العمل ومساهمتهم الاقتصادية، كما يمثل هذه المفهوم أهمية بالغة في تحديد مدى تماسك الأسرة وتضامنها. حيث تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال ضمن هذه الاعتبارات مؤشراً مهماً للدلالة على صحة المجتمع وعافيته (Coombs 1979)، كما يتضمن هذا المفهوم قيمة تنبؤية هامة عن تماسك الأسرة ومدى قدرتها على القيام بوظائفها المختلفة، وإشباع حاجات عناصرها (شحاتيت، 2004).

وفي هذا السياق، تؤكد **النظرية الوظيفية** بأن الأسرة نسق اجتماعي يقوم بوظائف اجتماعية- اقتصادية وثقافية عديدة للحفاظ على توازنها، وهي -في الوقت نفسه- على علاقة مع الأنساق الأخرى في المجتمع، وقد تعرضت الأسرة بسبب عملية التغير والتحديث لتحديات كثيرة، انعكست على وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها، ما أسهم في حدوث اختلالات وظيفية وتعارضات في أداء وظائف أجزائها بسبب هذه الظروف وما لازمها من تداعيات؛ إذ يرى رواد النظرية الوظيفية بهذا الخصوص، بأن **الأسرة كبناء اجتماعي** يواجه الكثير من عوامل التفكك ومسبباته؛ كنتاج لفقدانها كثيراً من وظائفه التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل: "نسق المدرسة، أو الجامعة، أو سائل الإعلام". وقد فسر رواد هذه النظرية خروج الأطفال للعمل مبكراً، ومساهمتهم الاقتصادية، على أنها خلل اعترى توازن النسق وخلل وظيفي أصاب أحد أجزاءه، ونتاج لقصور النسق في أداء وظائفه، وعجزه عن القيام بمتطلبات الدور، أو قصوره عن تحقيق التوقعات. وفسرت النظرية الوظيفية هذا العجز أو الاختلال والقصور استنادا إلى علاقة الأسرة بغيرها من الأنساق الاجتماعية؛ فالأسرة لا يمكن أن تكون وحدة منعزلة عن النسق الكلي، وعدم قدرة الأسرة على القيام بتوقعات الدور ومتطلباته تجاه عناصرها سوف يدفع بهذه العناصر -خاصة من الأطفال- لسوق العمل لإشباع حاجاتها المختلفة، وليقوموا بانجاز التوقعات - بدل رب الأسرة- فيصبح الطفل ضمن هذا السيناريو هو أحد مصادر الدخل المتاحة للأسرة وقد يصبح عائل للأسرة وأحد مصدر ضمانها الاقتصادي (الخشاب، 1986)، وبذلك يمكن النظر لمفهوم عمالة الأطفال ضمن هذه الاعتبارات، كأحد إفرازات الخلل الوظيفي الذي أصاب نسق الأسرة.

ويبدو أن قصور نسق الأسرة عن أداء وظائفه وإشباع حاجات عناصره أسهم ببروز ملامح عمالة الأطفال كتعبير عن عجز النسق عن أداء مناشطه، وعدم قدرته على مواجهة التحولات السريعة التي أصابته، وكنتاج لقصوره عن انجاز التوقعات وتحقيق متطلبات الدور. وعليه فإن الخلل الوظيفي

الذي لحق بنسق الأسرة (المتعلق بأداء وظائفها والحفاظ على توازنها) دفع إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال كمؤشر على عدم قدرتها وعجزها عن أداء وظائفها وإشباع حاجات عناصرها المختلفة (الخشاب، 1984).

ولتحقيق فهم أكثر عمقاً وشمولية لخصوصية هذه الظاهرة، نجد أن التفكير الاقتصادي قد جنح لتقديم إسهامات واضحة تتعلق بمثل هذه المفاهيم، التي عنيت بعمالة الأطفال (Esterlin, 1975)؛ إذ عد الطلب على الأطفال **نتيجة لمنافعهم الاقتصادية** مدخلاً هاماً في هذه الأدبيات، وأن ظاهرة إنجاب الأطفال في المجتمع تتأثر – في كثير من الأحيان– بعدد ما لدى المرأة من أطفال أحياء، وأن ميول الأفراد للحصول على أسر كبيرة الحجم نسبياً كان ولا يزال هدفاً منشوداً في النظم الاجتماعية التي تتسم بالمحافظة على مواقفها التقليدية، والداعمة لمؤسسة الزواج والنظام الأبوي والدور التقليدي للمرأة؛ كون الأبناء من وجهة نظرهم **سيشكلون منفعة، وعائداً اقتصادياً واجتماعياً لآبائهم،** لما يحققونه من فوائد اقتصادية واجتماعية؛ وكمصدر ضمان وحماية للآباء خاصة في حالة عجزهم وشيخوختهم أو مرضهم، ولدورهم في المساعدة في اقتصاديات الأسرة. وقد شكل سلوك الإنجاب نفسه ضمن هذه المجتمعات أداة ثمينة للمرأة لإثبات هويتها الأنثوية وتأكيد إنجازها الإنجابي ومكانتها الاجتماعية، وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة خاصة (في المجتمعات التي تتميز بأنماط إنتاج زراعية تعتمد على اقتصاديات العائلة) على زيادة ميول واتجاهات الأفراد للاستثمار في إنجاب الأطفال، ورفع دالة الطلب عليهم (Cain, 1984). وكنتاج لعملية التنمية الاجتماعية– الاقتصادية التي أصابت هذه المجتمعات والتي بدلت نظامها الإنتاج الاقتصادي من النظام العائلي "الذي يعتمد على العائلة كوحدة اقتصادية اجتماعية" إلى نظام السوق (Cldwell, 1982)؛ وفي ضوء عمليات التحديث والتصنيع التي أصابت المجتمع، وما لازمها من "تراجع سلطة الذكور وكبار السن، وتقلص شيوع العائلة الممتدة وأدوارها، وارتفاع مكانة المرأة، وما يقترن بها من زيادة في التكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال وتنشئتهم، وفي زيادة مظاهر التعارض وعجز نسق الأسرة وتخليه عن أداء كثير من وظائفه المتوقعة" (Cain, 1984)، يمكن –من خلال هذه المعطيات– تفسير "ظاهرة خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل" وفهمه كنوع من العجز والقصور الذي أصاب بناء الأسرة.

وبصورة أكثر عمومية، فإن **خروج الأطفال المبكر** لسوق العمل في الأسرة، يمكن أن يعتمد بشكل أساسي على مدى تماسك الأسرة وظروفها الاقتصادية، كما يمكن أن يعتمد إلى حد بعيد–كما أسلفنا– على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع وقدرته على الإيفاء بالحاجات الأساسية للسكان. وبهذا السياق فان شيوع ظاهرة عمالة الأطفال في البلدان النامية قد يتضمن مؤشرات هامة ودلالات عميقة عن حالة من الخلل في النظم الاجتماعية السائدة وعجزها عن أداء الأدوار المتوقعة أو المطلوبة منها.

الدراسات السابقة

يعد مفهوم عمالة الأطفال مؤشراً مهماً لتحديد مدى تضامن الأسرة وتماسكها ومعبراً مهماً على مستوى التنمية التي تسود المجتمع، باعتبار أن مثل هذا المفهوم يتضمن تصريحاً علنياً حول مدى قدرة الأسرة أو المجتمع على إعالة عناصره. وقد لاقى مفهوم "عمالة الأطفال" اهتماما خاصاً في الآونة الأخيرة في الدراسات الاجتماعية على الصعيد المحلي والعربي وعلى صعيد الدراسات الأجنبية.

1: على صعيد الدراسات المحلية:

بينت دراسة **التكريتي (التكريتي، 1993)** حول "عمل الأطفال في **الأردن،** من بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر 1991"، أن لخصائص الأطفال (الذكور/الإناث) مثل "مستوى تعليمهم، حالة عمل الأب ومستواه الوظيفي، عمر الأب عند الزواج" علاقة واضحة مع خروجهم المبكر لسوق العمل. كما خلصت نتائج الدراسة بهذا الخصوص إلى أن هناك نسبة مرتفعة من أرباب هذه الأسر يتّسمون في انخفاض مستوياتهم التعليمية وانخفاض مستويات دخولهم الشهرية، وانخفاض مستوياتهم الوظيفية.

وفي دراسة **لمرقة (مرقة، 1998)** بعنوان "عمل الأطفال في المجتمع الأردني"، بينت الدراسة أن ظاهرة عمالة الأطفال تتأثر بمجموعة من المتغيرات، أهمها:"عدد الأطفال في

الأسرة، عمر الأم عند الزواج، مكان الإقامة، مستوى تعليم الأبوين". وخلصت الدراسة بهذا السياق، إلى أن متغير مستوى تعليم الأب يعد من أكثر المتغيرات أهمية في تقرير احتمالات بروز ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية، إضافة لمتغير مستوى تعليم الأم، وبأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، تعد عوامل مهمة ومؤثرة في بروز معالم هذه الظاهرة في المجتمع الأردني.

كما أشارت دراسة **الترك (الترك، 2000)** بعنوان "عمالة الأطفال في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية ميدانية" إلى أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، والفقر، وانخفاض مستوى تعليم الوالدين، والتسرب من المدرسة، والأمية، وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع التي تشجع عمالة الأطفال، وكبر حجم الأسرة، والتفكك الأسري، ومرض الأب وتعطله عن العمل وعجزه"، تعد من أهم العوامل المعززة لبروز عمالة الأطفال في محافظة الزرقاء.

وفي دراسة **شحاتيت، ودبدوب (شحاتيت ودبدوب، 2002)**، بعنوان "تقدير عدد الأطفال العاملين في الأردن (1991– 2005)، بيّن فيها الباحثان وجود علاقة عكسية واضحة بين حجم ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني وخلفية الأزواج الاجتماعية – الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة "بمستوى تعليم الأب وحالة عمله، ومستوى تعليم الأم وحالة عملها، ودرجة التحضر، وعدد الأطفال الأحياء في الأسرة".

كما خلصت دراسة **للطراونة (الطراونة، 2004)** حول "ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة الأردن" أن تسرب الأطفال من المدرسة في المناطق الحضرية في المجتمع الأردني، يعمل بشكل واضح على تسريع احتمالية انتقالهم إلى سوق العمل مبكراً، وزيادة تعرضهم لمشاكل الحياة وتعقيداتها، إضافة إلى أن دخول الأطفال مبكراً لسوق العمل يضيّق أمامهم فرص التعليم، وتكون فرصة عملهم غالباً في مجال الأعمال الزراعية والحرفية. كما خلصت الدراسة إلى أن أهم دوافع عمالة الأطفال في المناطق الحضرية في المجتمع الأردني تتمثل في "التسرب من المدرسة، وسوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة، والتفكك الأسري، وطبيعة منطقة السكن".

كذلك أشارت دراسة **الشياب** (الشياب، 2006)، بعنوان "الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد" إلى أن معظم عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد، الذين يواجهون ظروفاً اجتماعية ونفسية سيئة في أماكن عملهم، كما بينت الدراسة بأن شدة آثار هذه الظروف تتباين تبعاً لمتغير عمر الطفل (حيث يزداد تأثيرها عند عمر 12 سنة فأقل)، وكذلك تبعاً لطبيعة القطاعات التي يعمل بها الأطفال (زراعية، تجارية، حرف يدوية أو صناعية)، وغالباً ما يواجهون إشكاليات اجتماعية واقتصادية، وصحية عديدة: "كعدم الاستقرار في حياتهم المهنية، وانخفاض مستوياتهم الاقتصادية والثقافية، ومشاكل سلوكية ونفسية متعددة".

كما وجدت دراسة **دي أوغلو** (دي أوغلو، 2009) بعنوان "نتائج مسح عمال الأطفال، 2007" وجود 33 ألف طفل عامل في الأردن (ما يعادل 2.1% من مجموع عدد الأطفال بين سن 5–17 سنة)، وبأن اغلبهم يعمل في قطاع التجارة، ثم في قطاع الزراعة والصناعة. كما بينت الدراسة أن الأطفال الذكور يشكلون نحو 90% من الأطفال العاملين. وخلصت الدراسة إلى أن أهم خصائص الأطفال العاملين في المجتمع الأردني تتمثل في ارتفاع معدلات تسربهم من المدرسة، وانخفاض مستوى دخول أسرهم، وبارتفاع حجم أسرهم في الأصل، وبأن نسبة كبيرة منهم أتوا من أسر متفككة، ويتّسمون بانخفاض مستويات تعليم آبائهم، وبزيادة تعرضهم لشتى أشكال العنف داخل أسرهم.

في المقابل، **خلصت دراسة لمنظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية، 2009)** بعنوان "الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمالة الأطفال 2007"؛ إلى تأكيد أن أهم عامل وراء ارتفاع مستوى عمالة الأطفال في المجتمع الأردني يعود إلى ارتفاع مستوى الفقر بين السكان في الأردن، كما خلصت الدراسة إلى أن مستوى عمالة الأطفال في الأردن يتميز بالحساسية الشديدة للأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية التي قد تمر بها الأسرة ودرجة تماسكها، وطبيعة منطقة السكن.

2: على صعيد الدراسات العربية:

أشارت دراسة **أطوز (أطوز،2005)** بعنوان "أسباب ونتائج

عمل الأطفال في سورية: دراسة ميدانية"، إلى أهمية متغيرات مثل "درجة تماسك الأسرة والتفاهم بين الزوجين" في تحديد ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السوري، كذلك أشارت الدراسة إلى أهمية تأثير عوامل أخرى مثل: "مستوى تعليم الأبوين، وعدد الأطفال الأحياء في الأسرة، وطبيعة منطقة السكن" في تقرير حجم هذه الظاهرة في المجتمع السوري. كما خلصت الدراسة إلى أن عملية الاستثمار في عمالة الأطفال هو نمط من الاستثمار الخاسر، على كافة الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية؛ إذ تسهم هذه الظاهرة في زيادة نسبة الخطورة على الأطفال، وتعزز بيئة الجهل والفقر وتفاقم الأوضاع الاقتصادية للأسرة وتزيدها سوءاً. كما بينت الدراسة بأن ظاهرة عمالة الأطفال ترتبط بشكل واضح بانخفاض دخل الأسرة الشهري، كما تتركز هذه الأنماط من العمالة في القطاعات غير الرسمية وغير المنظمة في سوريا.

وفي دراسة **الشامي وأبو عطية** (الشامي وأبو عطية، 2002) بعنوان "عمالة الأطفال في فلسطين: دراسة تحليلية"، أشارا فيها إلى أهمية عوامل مثل "ثقافة عناصر الأسرة، وتماسكهم" وعمق أثرها في بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني. كما خلص الباحثان إلى أن هناك ارتباطاً واضحاً وطردياً بين كبر حجم الأسرة الفعلية وبروز ظاهرة عمالة الأطفال. كما نوه الباحثان إلى أهمية عوامل المحيط وطبيعة منطقة السكن وخصائصها في تقرير احتمالات بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى تأكيد أهمية أثر متغيرات مثل: "مكان الإقامة، وعمر الوالدين عند الزواج" في بروز هذه الظاهرة.

وفي دراسة **قضماني (قضماني، 2008)**، بعنوان "تحليل احصائي لواقع عمل الأطفال في مدينة حلب: دراسة ميدانية"، خلصت الدراسة إلى أن "مستوى تعليم الأبوين، وأعمارهما عند الزواج، وطبيعة مكان الإقامة، ومستوى دخل الأسرة الشهري" تعد متغيرات ذات أهمية خاصة في بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الحلبي. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الظاهرة، تزداد بشكل واضح مع زيادة عمر الطفل، كما أن نسبة عمالة الأطفال تزداد بين الأطفال الريفيين الوافدين الجدد إلى مدينة حلب، وهي تفوق نسبة الأطفال ذوي الأصول الحضرية، كما بينت الدراسة بأن 90% من الأطفال العاملين في مدينة حلب، ويعملون بدوام كامل.

وأشارت دراسة **عيطاني (Itani, 2009)** إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ظاهرة للعيان، خاصة في القطاع الزراعي، كما بينت الدراسة اقتران عمالة الأطفال في المجتمع المصري بصغر أعمارهم، وبانخفاض مستويات تعليمهم، وبانخفاض شروط الأمان في أماكن عملهم، وزيادة تعرضهم لخطر الوفاة، ولشتى أنواع الإساءة، سواء الجسدية أو الصحية، أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الجنسية. كما خلصت الدراسة إلى غموض هذه الظاهرة، بسبب تداخل تأثيرها مع متغيرات ذات صيغ اجتماعية واقتصادية مختلفة.

وخلصت **دراسة عباس** (عباس، 2011) حول "عمالة الأطفال: الأبعاد الاجتماعية والقانونية"، بأن ثقافة المجتمع، والرغبة في الحصول على مداخيل إضافية بالسرعة الممكنة، إضافة لرغبة الوالدين بخروج أبنائهم لسوق العمل مبكراً، كانت من أهم العوامل الدافعة لبروز عمالة الأطفال في المجتمع المصري. وتكمن خطورة مثل هذه الظاهرة– حسب ما خلصت إليه الدراسة– في زيادة حدة آثارها الاجتماعية والثقافية والصحية السلبية على الأطفال. كما بينت الدراسة أن خروج الأطفال للعمل بسن مبكرة يسهم بتضييق الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمامهم، كما يرتهن بمثل هذه الظاهرة مخاطر اجتماعية ونفسية مختلفة. أما فيما يتعلق **بالآثار والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال فتكمن في:** "عدم إكمال التعليم، **والتعرض لشتى أنواع التحرش،** وزيادة معدلات الانحراف، وعدم القدرة على الارتقاء الاجتماعي، وعدم القدرة على تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية للأطفال، وزيادة شعورهم بالحرمان، وعدم القدرة على تكريس وقت كاف للعلاقات الاجتماعية، **و**زيادة معاناتهم بشكل عام".

كما بيّنت دراسة **لمنظمة العمل الدولي واليونيسيف** (منظمة العمل الدولي، واليونيسيف، 2012) بعنوان "دراسة وطنية حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الجمهورية العربية السورية"، بأن ظروف الفقر وانخفاض مستوى تعليم الوالدين والتفكك الأسري والتسرب من المدرسة، تعد من أهم العوامل الدافعة لبروز مشكلة عمالة الأطفال في المجتمع السوري. كما بينت الدراسة بأن عمل الأطفال من شأنه أن يحرمهم من

طفولتهم وكرامتهم ويحد من نموهم الجسدي والعقلي، ويؤثر سلباً على فرصهم في الحياة. وخلصت الدراسة إلى تأكيد تركز هذا النوع من العمالة في القطاعات غير الرسمية في المجتمع السوري.

وفي دراسة أخرى حول عمالة الأطفال في المجتمع المصري **لأميرة (Amira, 2011)**، أوجدت الدراسة التي اعتمدت على نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات، بأن ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري، وبأن أهم محددات هذه الظاهرة تتمثل في "النوع الاجتماعي، ومكان الإقامة، وتسرب الأطفال من المدرسة، وطبيعة مكان السكن، والحالة الاقتصادية للأسرة، ودرجة تماسك الأسرة".

3: على صعيد الدراسات الأجنبية:

خلصت دراسة **بازو ودوتا** (Basu and Dutta, 2003)، حول "عمالة الأطفال في الإنتاج الزراعي"، إلى أن أهم العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة في الدول النامية تتمثل في "التحضر"، وعوامل أخرى ممثلة في: "إرتفاع مستوى تعليم الافراد، وزيادة مستويات مساهمة المرأة بسوق العمل في القطاع الزراعي، ارتفاع عمر الأبوين عند الزواج، وظروفهما الصحية، وطبيعة منطقة السكن، ومدى تماسك الأسرة وتضامنها".

وفي دراسة أخرى **لبازو وفان (Basu & Van, 1998)** حول "اقتصاديات عمل الأطفال"، خلصا فيها إلى وجود ارتباط واضح مهم بين طبيعة نمط الإنتاج السائد وظاهرة عمالة الأطفال، وبينا أهمية العلاقة الأرتباطية بين خروج الأطفال للعمل ومساهمتهم الاقتصادية في المجتمعات الزراعية، كما بينت الدراسة أهمية ظروف الأسرة الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة منطقة السكن، في بروز ملامح ظاهرة عمالة الأطفال.

كما أوجدت **دراسة بيرسل ومينقين (Parcel & Menaghan, 1994)**، أن نسبة عمالة الأطفال ترتفع في المناطق الحضرية في العالم، كما ترتفع لدى الآباء الذين سبق وأن دخلوا سوق العمل مبكراً، كما خلصت الدراسة إلى أن **مخاطر وفيات الأطفال** ترتفع بارتفاع احتمالات خروج الوالدين بسن مبكر للعمل، وبارتفاع عدد الولادات لديهما، كما تزداد مشاكل الحمل وتعقيداته لدى الأمهات في مثل هذه الأسر. كما بينت الدراسة ذاتها أن مشاكل الحمل والولادة والنفاس كانت نسبتها عالية بين السيدات الصغيرات في السن والعاملات. وبصورة عامة خلصت الدراسة إلى أهمية **العوامل البيولوجية والاجتماعية والثقافية** بهذا الخصوص؛ لما تشكله من مداخل مهمة لفهم مضامين ظاهرة عمالة الأطفال، وتقدير انعكاساتها وتأثيراتها المختلفة على صحة الأسرة والأطفال في المجتمع.

وقد وجدت دراسة **رافيندر (Ravinder, 2009)** بهذا السياق أهمية الدور الذي تلعبه العوامل الثقافية ودرجة التفاهم بين الأزواج داخل الأسرة في بروز ظاهرة عمالة الأطفال؛ إذ تطرقت الدراسة إلى العوامل المحددة لخروج الأطفال المبكر لسوق العمل في الدول النامية وأثر هذه الظاهرة على التنمية الإجتماعية في مثل هذه البلدان، وخلصت إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال تعتمد في نهاية المطاف وبشكل واضح على مستوى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للسكان، وأنه لا سبيل لإحداث تغييرات في هذه الظاهرة ومستوياتها دون إحداث تغييرات مسبقة وموازية في الجوانب الاجتماعية– الاقتصادية والثقافية للسكان.

كما أوجدت دارسة **لكرولي وجونسون (Crowley & Johnson, 2004)** –التي عنيت بدراسة العلاقة بين عمالة الأطفال وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية– وجود ارتباط واضح بين عمالة الأطفال وانخفاض عمر الأم عند الزواج، وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة. وبينت الدراسة اقتران عمالة الأطفال بانخفاض خصائص المحيط الاجتماعي الذي يعيشون في كنفه، إضافة إلى ارتفاع الجهل والأمية بينهم، ونقص المعرفة، وعدم وجود ظروف آمنة في مجال عملهم، كما بينت الدراسة ضعف وانعدام الانتظام في الحصول على الرعاية في أماكن عمل الأطفال، وقلة معرفتهم بحقوقهم.

كما خلصت دراسة **لفريز (Fares, 2007)**، "عمالة الأطفال في مجتمعات الدول النامية: الأنماط والأرتباطات" إلى وجود ارتفاع نسبي لمعدلات عمالة الأطفال في المناطق ذات نمط الإنتاج الزراعي، كذلك فقد أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط هام بين مستويات تعليم أفراد المجتمع وبروز ظاهرة عمالة

الأطفال فيه، وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود معاملات ارتباط قوية وواضحة بين انخفاض مستوى دخل الأسرة الشهري وفقرها واحتمالات خروج أطفالها مبكراً لسوق العمل.

كذلك خلصت دراسة **لأدموندز (Edmonds, 2007)** حول عمالة الأطفال، إلى ضعف المردود المادي الناتج عن مساهمة الأطفال الفعلية في سوق العمل. كما بينت الدراسة أتسام خروج الأطفال بسن مبكرة لسوق العمل بزيادة تبنيهم لسلوكيات خطرة وغير سوية، وكذلك بانخفاض فرص استفادتهم من الخدمات الصحية. وخلصت الدراسة بأن الأطفال العاملين هم عادة أكثر تعرضاً للعنف الجسدي والجنسي، وبينت بأن هؤلاء الأطفال هم في الغالب أقل حظاً في التعليم، ويأتون من أسر مفككة ومنخفضة الدخل، وتمتاز بتدنّي مساهمة الوالدين في سوق العمل.

وفي دراسة أخرى **لأدموندز وبافكينك** (Edmonds & Panvcnik. 2005) بعنوان "عمالة الأطفال في الاقتصاد العالمي"، حيث وجدت الدراسة بأن أهم دوافع خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل تعود إلى فقر الأسرة، وانخفاض دخلها الشهري، كما خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط واضح بين بروز ظاهرة عمالة الأطفال وضعف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وضعف السياسات والتدابير الرسمية المتخذة لمواجهة هذه الظاهرة.

في المحصلة تبرز أغلب الدراسات التي تم استعراضها في هذا الجزء من الدراسة، بأن الأطفال العاملين عادة ما يتمتعون بأذواق اقل تطوراً، وأقل انسجاماً مع متطلبات التنمية ومتغيراتها، وكذلك هم أكثر معاناة من نواحي اقتصادية واجتماعية، وإضافة لذلك فإنهم عادة ما يملكون القليل من البدائل والخبرات، والتي تعزز دخولهم المبكر لسوق العمل، كما تعزز احتمالات تردى أوضاعهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك فإن الأطفال العاملين أكثر ميلاً لاستخدام أساليب وأنماط تقليدية ومهارات يدوية تحتاج إلى قليل من المعرفة، كما إنهم أقل ميلاً للاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة فيما يختص بصحتهم، كما يبدو أن فرصهم في الحراك الاجتماعي ضيقة.

يظهر – من خلال القراءة التقييمية لنتائج الدراسات السابقة– تفرد هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات ذات الصلة، في شموليتها، سواء فيما يتعلق بأخذها بعين الاعتبار تغطيتها لجوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية وديموغرافية وصحية مختلفة ذات علاقة بهذه الظاهرة. كما تنفرد هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات بأنها تعتمد في استقصاء بياناتها على عينة ميدانية خصصت حصرياً لدراسة أسر الأطفال العاملين، وعلى المستوى الوطني، كما تتميز هذه الدراسة بشمولية استمارتها لجوانب وأبعاد مختلفة وأسئلة متنوعة، أسهمت في زيادة التعمق في حيثيات هذه الظاهرة وفي إثرائها معرفياً.

منهجية الدراسة

متغيرات الدراسة

قسمت متغيرات الدراسة إلى قسمين:

1. المتغيرات التابعة:

عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية: (خروج الأطفال للعمل في سن غير قانوني، أي دون الثامنة عشر)، بحيث يأخذ الصيغة التالية: (0=يعمل، 1= لا يعمل).

2. المتغيرات المستقلة:

1. متغيرات اجتماعية – اقتصادية:
   - أ. مستوى تعليم الأب
   - ب. مستوى تعليم الأم
   - ت. نمط مكان إقامة الزوجة
   - ث. مستوى دخل الأسرة الشهري
   - ج. الحالة الاجتماعية للوالدين
   - ح. صلة القرابة بين الزوجين
   - خ. . تعدد الزوجات (تكرار زوج الأب)
   - د. تكرار زواج الأم
   - ذ. الفارق العمري بين الزوجين
   - ر. عمر الأم عند الزواج
   - ز. عدد الأطفال الأحياء في الأسرة
   - س. طبيعة العلاقة بين الوالدين
   - ش. أساليب إدارة الصراع بين الوالدين
   - ص. أساليب وطرق توجيه الأبناء داخل الأسرة

عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية منهج المسح الميداني باستخدام أسلوب العينة، وقد اعتمدت الدراسة في طرق جمعها للبيانات على عينة عشوائية طبقية تم سحبها من قبل دائرة الإحصاءات العامة، وباعتماد نموذجاً استقصائياً يتضمن مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. وغطى المسح الخلفيات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لأسر هؤلاء الأطفال. وتمثل استبانة الدراسة مصدراً رئيساً للمعلومات التي تتعلق بموضوع عمالة الأطفال، إذ تضمنت هذه الإستبانة جوانب اجتماعية – اقتصادية وديموغرافية مختلفة تتعلق بهؤلاء الأطفال وأسرهم، مما وفر قاعدة بيانات خصبة بهذا الخصوص أتاحت المجال لدراسة كثير التفاصيل المتعلقة بموضوع عمالة الأطفال واسبابها في المجتمع الأردني. وتضمنت عينة المسح (4000) أسرة، تميزت (1013) منها بوجود أطفال عاملين لديها، ويساهمون في اقتصاديتها، وقد تمت مقابلة (94%) من هذه الأسر بنجاح.

أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة

تستخدم هذه الدراسة لمعالجة بيانات الدراسة مستويين من التحليل الإحصائي تتفاوت بين"بسيطة وثنائية، ومتقدمة":

أما عن الأساليب البسيطة والثنائية فهي:

1. التكـرارات والتوزيعـات النسبية لمتغيرات الدراسـة (Frequencies)
2. الجداول النسبية المتقاطعة (Cross tabulation)
3. معاملات بيرسون للارتباط (Correlation)

نموذج التحليل المتقدم (نموذج تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات):

1. تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات Logistic (Regression)

تم اعتماد هذه النموذج الإحصائي المتقدم – تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (Logistic Regression)، والذي يعد من أكثر النماذج الإحصائية ملائمة مع طبيعة المتغير التابع محور الدراسة "ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية"، الذي هو من نوع المتغيرات النوعية الثنائية (Dummy Variable) والتي يأخذ هيئة خيارات متقطعة (0-1). وقد هدف من استخدام هذا النمط من التحليل تحديد تأثير أهمية كافة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، ولميزته في استبعاد وحذف تأثير المتغيرات الهامشية التي لا تضيف أي قيمة تفسيريه للمتغير التابع خاصة عند استخدام (Forward Stepwise "Wald")، وكذلك لقدرته على إظهار اتجاه وقوة معامل التأثير لكل متغير مستقل مع المتغير التابع، اضافة لميزته في اختبار صحة كل تساؤل من تساؤلات الدراسة، حيث يقوم بإدخال كافة المتغيرات المستقلة في نماذج التحليل المتقدم وقياس تأثيرها مجتمعة على المتغير التابع (كخطوة أولية)، ثم يقوم باستثناء وحذف تأثيرها من نماذج التحليل المستهدفة خطوة – خطوة؛ بهدف قياس صافي تأثير المتغيرات المستقلة ذات الأثر الإحصائي على المتغير التابع، سعياً لتوضيح أهمية هذه المتغيرات المستقلة على ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية بعد عزل أثر باقي المتغيرات الأخرى.

عرض نتائج الدراسة

أولا:–1: النتائج الوصفية:

يبرز جدول (1) نتائج التكرارات والتوزيعات النسبية لمتغير "عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية" وأسباب ودوافع هذه الظاهرة، وقد سعى من خلال استعراض نتائج هذا الجدول، إلى تقديم تصورات ورؤى اولية وشاملة حول هذه الظاهرة محور الدراسة وأسبابها، تمهيداً للولوج أكثر في عمق هذه الظاهرة ونبشها وتفكيكها، في محاولة للتعرف إلى أهم دوافعها ومحركاتها الأساسية، والتي من شأنها أن تشكل مداخل أولية لفهم طبيعة ظاهرة عمالة الأطفال والعوامل الملازمة لها في المجتمع الأردني.

جدول رقم (1)
أسباب ودوافع خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في المجتمع الأردني

	سبب خروج الاطفال للعمل	التكرار	النسبة من المحموع%
1	الفقر والعوز المادي لأسرة الطفل	238	%23.5
2	رغبة الطفل نفسه	292	%28.8
3	التسرب من المدرسة	361	%35.6
4	رغبة الأبوين	115	%11.4
5	لأسباب ذات علاقة برغبة الأهل بأن يكون الطفل معتمداً على نفسه ولأسباب خاصة في الأسرة	7	%0.7
6	المجموع	1013	%100.0

*28,3% نسبة عمالة الأطفال من المجموع.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن هناك ما نسبته 11.4% من الأطفال الذين دخلوا سوق العمل بسن مبكرة، كانت الدوافع الرئيسة وراءها تتركز حول "رغبة الأبوين في دخول أطفالهم لسوق العمل" طمعاً في مساهمة أطفالهم في اقتصاديات الأسرة ومساعدته في إعالة الأسرة. كما أشارت ما نسبته 28.8% من الأسر بأن الدافع الرئيس وراء خروج أطفالهم لسوق العمل في سن مبكرة، كان بسبب "رغبة الطفل نفسه"، وبينت نتائج الجدول أعلاه أيضاً، بأن "الفقر والعوز المادي لأسرة الطفل" كانا من أسباب الرئيسة الدافعة لعمالة الأطفال وبنسبة 23.5%، بالمقابل فقد أشارت النسبة العظمة من استجابات المبحوثين بأن "التسرب من المدرسة" كان من أسباب خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل وبنسبة 35.6%، بينما أشارت نسبة لم تتجاوز 0.7% من الأسر قيد الدراسة بأن هناك أسباباً أخرى مختلفة كانت وراء خروج أطفالهم مبكرا لسوق العمل.

2: عرض نتائج نموذج تحليل الجداول المتقاطعة (Cross tabulation):

تبين نتائج تحليل مقارنة المتوسطات **(كما هو واضح في** الجدول رقم 2) أن هناك تباينات مهمة في التوزيع النسبي لعمالة الأطفال في الأسرة الأردنية تبعاً لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المبحوثة؛ إذ يلاحظ ارتباط هذه الظاهرة ببعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وانتفاءها لدى بعضهم الأخر من الخصائص، وفيما يأتي عرضاً مفصلا لهذه النتائج.

تبرز نتائج الدراسة وبشكل جلي، بأن هناك ارتفاعاً واضحاً وملحوظاً في نسب عمالة الأطفال في المخيمات الفلسطينية في الأردن، وبنسبة بلغت 33.3%، مقارنة بباقي المناطق الجغرافية في الأردن، كالمناطق الريفية مثلاً والتي بلغت نسبتها 24.1%؛ ويبدو أن نمط الاقامة في المخيمات يتسم بطغيان المزايا الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لعمالة الأطفال، كما يبدو بأن صعوبة الظروف المعيشية وتردى الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسرة وانخفاض الفرص البديلة أمام عناصر الأسرة يعزز دخولهم المبكر لسوق العمل. كما تبين النتائج ارتفاع نسبة ظاهرة عمالة الأطفال في المناطق الحضرية في المجتمع الأردني والتي بلغت (27.3%)، وتعد هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة مع نتائج الدراسات السابقة، التي أكدت أهمية أثر مكان الإقامة في المناطق الحضرية في رفع مستوى عمالة الأطفال، وعزته لتميز سكان هذه المناطق بمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتساهل بشأن خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، أو بسبب سيادة النمط الصناعي والتجاري الذي يحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة (الطراونة، 2004).

كما تظهر نتائج الدراسة الارتفاع الواضح في نسبة عمالة الأطفال في حالة انخفاض **دخل الأسرة الشهري**، وبنسبة بلغت (28.7%) في عينة الدراسة، ما يؤكد وجود ارتباط مهم وواضح بين انخفاض مستوى دخل الأسرة وبروز ظاهرة عمالة الأطفال، وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية انخفاض مستوى دخل الأسرة الشهري في احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، والذي تركزت دوافعه حول "رغبة هذه الأسر بإشباع حاجاتها الأساسية، ورغبتها بمساهمة الأطفال مبكرا في اقتصادياتها، وتحسين أوضاعها المعيشية" (قضامي، 2008).

جدول رقم (2)
نتائج تحليل العلاقات الثنائية المتقاطعة لمتغيرات الدراسة المستقلة وظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني

	اسم المتغير	نسب الأسر التي يعمل أطفالها	نسب الأسر التي لا يعمل أطفالها	النسبة المئوية
1	**مستوى تعليم الام**			
	أمية	47.9	52.1	100.0
	تقرأ وتكتب	21.7	78.4	100.0
	أساسي	34.2	65.8	100.0
	ثانوي	20.5	79.5	100.0
	دبلوم متوسط	6.6	93.4	100.0
	جامعة فما فوق	4.1	95.9	100.0
	المجموع	911	2836	3747
2	**مستوى تعليم الأب**			
	أمي	40.2	59.8	100.0
	يقرأ وتكتب	30.5	69.5	100.0
	أساسي	31.5	68.5	100.0
	ثانوي	26.1	73.9	100.0
	دبلوم متوسط	24.8	75.2	100.0
	جامعة فما فوق	14.4	85.6	100.0
	المجموع %	912	2838	3750
3	**مكان السكن**			
	1. مدن كبرى	27.3	72.7	100.0
	2.مدن صغرى	19.9	80.1	100.0
	3.ريف	24.1	75.9	100.0
	4.مخيم	33.3	66.7	100.0
	المجموع %	24.3	75.7	100.0
4	**مستوى دخل الأسرة الشهري**			
	1. اقل من149	28.7	71.3	100.0
	2. 150-299	15.3	84.7	100.0
	3. 300-449	23.6	76.4	100.0
	4. 450-599	30.2	69.8	100.0
	5. 600-749	27.2	72.8	100.0
	6. 750فأكثر	25.2	74.8	100.0
	المجموع	907	2832	100.0
5	**صلة القرابة بين الوالدين**			
	1. لا يوجد صلة قرابة	26.8	73.2	100.0
	2. يوجد صلة قرابة	20.8	79.2	100.0
	المجموع الكلي	907	2816	3723
6	**تكرار زواج الأب**			
	1. مرة واحدة	23.5	76.5	100.0
	2. أكثر من مرة	26.2	73.8	100.0
	المجموع الكلي			3269
7	**تكرار زواج الأب**			
	1. مرة واحدة	22.2	77.8	100.0
	2. أكثر من مرة	33.1	66.9	100.0

	المجموع الكلي	722	2394	3116
8	**الفارق العمري بين الزوجين**			
	لا يوجد فروق أو الزوجة أكبر	20.5	79.5	100.0
	2- 4 سنوات	23.6	76.4	100.0
	5- 9 سنوات	26.6	73.4	100.0
	10- 14 سنة	38.0	76.8	100.0
	15 فما فوق	29.5	80.5	
	المجموع	906	2826	3732
	عمر الأم عند الزواج			
	أقل من 19 سنة	35.6	65.4	100.0
	20 سنة فأكثر	19.1	80.1	100.0
	المجموع	912	2846	3758
9	**حجم الأسرة الأصل**			
	لا يوجد أطفال	4.7	95.3	100.0
	1-2 طفل	20.3	79.7	100.0
	3-5 أطفال	46.8	53.2	100.0
	6 أطفال فما فوق	56.5	45.5	100.0
	المجموع	912	2846	3758
10	**طبيعة علاقة بين الأبوين**			
	1. يشوبها التوتر والصراع	33.7	66.3	100.0
	2. تتسم بالثقة والاحترام	21.9	78.1	100.0
	المجموع	845	2664	3509
11	**الأساليب المتبعة من قبل الوالدين لتوجيه الأبناء**			
	1. تتسم بالحوار والتفاهم	35.9	76.5	100.0
	2. تتسم بالتوتر والصراع (والعنف)	26.2	73.8	100.0
	المجموع	769	2500	3269
	استخدم الأب العنف ضد الزوجة			
	1. نعم يستخدم	35.9	64.1	100.0
	2. لا يستخدم	22.5	77.5	100.0
	المجموع	840	2520	3360
	الحالة الاجتماعية الحالية للوالدين			
	1. يعيشان معا	24.3	75.7	100.0
	2. الأب متوفى	43.1	56.9	100.0
	3. مطلقان	15.6	84.4	100.0
	4. منفصلان + والهجر	30.4	69.6	100.0
	المجموع	899	2789	3688

* قيمة كاي-تربيع لكافة متغيرات الدراسة المستقلة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائي (0.05% فأقل).

أما بالنسبة لنتائج التوزيعات النسبية لمتغير "عمالة الأطفال" وعلاقته بمتغير "**مستوى تعليم الأم**" فتبين النتائج وجود ارتفاع واضح في نسبة (عمالة الأطفال) لدى الأمهات الأميّات وبنسبة (47,9%)، بينما تنخفض هذه الظاهرة لدى السيدات الحاصلات على مستوى تعليم (جامعة فما فوق)، وبنسبة بلغت 4,1%. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى اقتران ارتفاع مستوى تعليم المرأة بزيادة مستوى وعيها حول قضايا عمالة الأطفال ومخاطرها؛ ما يزيد من درجة الحيطة والحذر لديها، كما إن ارتفاع مستوى تعليم الأم من شأنه أن يرفع من خبراتها ودقة معلوماتها، وجعلها أكثر قدرة على تجنيب

أطفالها مخاطر الخروج المبكر لسوق العمل، هذا ويسهم ارتفاع مستوى تعليم المرأة بصورة فاعلة في زيادة وعيها، وزيادة ميلها لتبني مواقف متعارضة مع دوافع خروج الأطفال للعمل مبكراً. كما يقترن ارتفاع مستوى تعليم المرأة برفع مكانتها ووضعيتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي زيادة مجالات اهتماماتها بشكل يتعارض مع خروج أطفالها لسوق العمل.

أما بخصوص علاقة "**مستوى تعليم الأب**" مع خروج الأطفال لسوق العمل مبكراً في المجتمع الأردني، فيلاحظ ارتفاع حجم هذه الظاهرة لدى الآباء الأميين، حيث بلغت هذه النسبة (40,2%) لديهم، بينما انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (24,8%) لدى الآباء الحاصلين على الثانوية العامة، كما يلاحظ استمرار هذه النسب بالانخفاض لدى الآباء في حالة ارتفاع مستويات تعليمهم، كما هو الحال لدى الأزواج الحاصلين على معهد فما فوق، حيث وصلت نسبة عمالة الأطفال لديهم إلى (14,4%)؛ مما يؤكد مرة أخرى أهمية متغير مستوى تعليم الآباء في خفض حدة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية، وهذه النتيجة تنسجم بشكل واضح مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت بمجملها على أهمية تأثير هذه الأنماط من المتغيرات في تقرير ملامح ظاهرة خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل (الترك، 2000).

أما بالنسبة **لمتغير درجة القرابة بين الزوجين** وعلاقته بخروج الأطفال المبكر لسوق العمل، فتشير النتائج إلى انخفاض نسب عمالة الأطفال لدى الأسر التي يرتبط بها الأبوين بعلاقات قرابية، مقارنة بنظائرها من الأسر ممن لا يربطهم بها الآباء بأي صلة قرابية، وبنسب بلغت (20,8%، 26.8%) وعلى الترتيب؛ ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء اقتران متغير صلة القرابة بين الزوجين بمجموعة من القيم والمواقف الاجتماعية والثقافية التي تحول دون خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، ونتيجة لما يكتنف هذه الأنماط الزواجية من زيادة للخدمات والرعاية المجانية والمساعدات المادية التي يقدمها الأقارب وكبار السن في حالة العوز، ما يقلل من حدة دوافع خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل ضمن هذه الأنماط الزواجية.

وفي السياق ذاته، يلاحظ أهمية العلاقة الناشئة بيت متغير "**أساليب معاملة الأطفال من قبل الوالدين**"، واحتمالات خروجهم المبكر لسوق العمل، حيث تشير النتائج إلى أن هناك ارتفاع نسبي وواضح لحجم عمالة الأطفال في حالة تعرض الأطفال لمعاملة سيئة من قبل الوالدين وبنسبة (23,5%)، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ما يتضمنه هذا المتغير من مؤشرات هامة حول سيادة مناخات غير ودية داخل نطاق الأسرة، والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل (دي أوغلو، 2009).

أما فيما يتعلق بعلاقة متغير "**الحالة الأجتماعية للوالدين**" مع بروز ظاهرة خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، فتؤكد نتائج جدول رقم (2) بأن هناك ارتفاعاً واضحاً وملموساً في نسب عمالة الأطفال في حالة كانت الأسرة موصومة بالتفكك، إذ بلغت نسبة عمالة الأطفال لدى الأسر التي تعاني من فقدان الأب "بسبب الوفاة" (43,1%)، بينما بلغت هذه النسبة في حالة معاناة الأسرة من الانفصال والهجر (30,4%)، ويمكن تفسير مثل هذه النتيجة على اعتبار أن مثل هذه الأسر التي تعاني من ظروف التفكك قد تتنازعها ظروفاً اجتماعية واقتصادية وثقافية سلبية تعزز احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل.

كما أبرزت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة بروز عمالة الأطفال في حالة "**تكرار زواج الأب في الأسرة**" وبنسبة بلغت (33,1%) مقارنة بما نسبته (22,2%) لدى الأنماط الزواجية الأحادية، ويمكن فهم هذه النتيجة، في ضوء خصوصية مضامين هذا النمط من الزواج "المتعدد" وما قد يلازمه من تعزيز لحدة الصراع والتوتر داخل نطاق الأسرة وعجزها عن إشباع حاجات عناصرها، ما يسهم بزيادة احتمالات خروج الأطفال المبكر لسوق العمل. وتؤكد الدراسات ذات العلاقة إلى أن ارتفاع عمالة الأطفال لدى مثل هذه الأنماط الزواجية، لا يعد نتاجاً صافيا لزيادة حالة التوتر وعدم الرضى وتردي الأوضاع الاجتماعية داخل الأسرة فحسب، بل يتجاوزه وصولاً لاعتبارات نفسية وثقافية تمر بها الأسرة تتعلق بظروف "هذا النمط من الزواج" وما يلازمه من ظروف غير مناسبة (Amira, 2011).

أما بخصوص علاقة متغير "**حجم الفارق العمري بين الأبوين**" مع بروز ظاهر عمالة الأطفال، فقد أظهرت النتائج،

وجود ارتفاع نسبي وواضح لظاهرة عمالة الاطفال لدى أسر الآباء الذين تميزوا بفوارق عمرية واضحة بينهما (أي أكثر من 15 عاماً) وبنسبة بلغت 23,2% مقارنة بـ 20,5% لدى الأزواج الذين تميزوا بفوارق عمرية ضئيلة أو متقاربة، ما يدلل على أن مثل هذه الأنماط الزواجية قد تتضمن محركات مهمة معززة لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل.

كما يظهر **متغير طبيعة العلاقة بين الأبوين وطرق إدارة الصراع بينهما في حالة حدوثه** أثراً مهمةً في ظاهرة عمالة الأطفال؛ إذ تؤكد نتائج جدول (2) وجود ارتفاع واضح لنسبة عمالة الأطفال لدى الأسر التي تتسم باعتمادها العنف كوسيلة لإدارة الصراع، وبنسبة بلغت (33,7%)، ويمكن تفسير هذه الفروق إلى أن الآباء الذين لا يملكون مهارات جيدة لإدارة الصراع أو خفضه داخل الأسر وأكثر تبنياً للسلوكيات العنيفة، الأمر الذي قد تعزز دوافع خروج أطفالهم لسوق العمل مبكرا (Edmonds, 2007).

وتبين نتائج الجدول (2) أن لمتغير **(عمر الزوجة عند الزواج)** دوراً واضحاً في ارتفاع نسبة "بروز عمالة الأطفال في الأسرة"، **حيث ترتفع هذه النسبة** بشكل ملفت لدى الأمهات اللاتي تزوجن بأعمار مبكرة (19 سنة فما دون) والتي بلغت (35,6%)، مقارنة بانخفاضها لباقي الفئات العمرية، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة بخصوص آلية تأثير نمط زواج الأناث المبكر في ضبط سلوك الأبناء وطرق تربيتهم (Percel & menaghan, 1994)، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء طبيعة هذا النمط من الزواج "زواج الإناث المبكر" وخصوصية آثاره الاجتماعية والاقتصادية المعززة لخروج الأطفال المبكر لسوق العمل، وقد أكدت الدراسات السابقة بهذا الخصوص على أن انخفاض عمر المرأة عند الزواج يعمل على خفض مستوى معرفتها وخبراتها الحياتية، كما قد يخفض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي قد يرفع من احتمالات خروج أطفالها مبكراً لسوق العمل (الهلالات، 2003)، وفي المقابل فقد جنحت دراسات أخرى لربط ظاهرة عمالة الأطفال لدى الأمهات الصغيرات في السن بعدم نضجهن اجتماعياً، وبسبب انخفاض مستويات تعليمهن وتردى أوضاعهن الاقتصادية، وعدم قدرتهن على توقع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها اطفالهن في سوق العمل (دياً أوغل، 2009).

كذلك يظهر متغير **عدد الأطفال الأحياء المنجبين في الأسرة** علاقة واضحة مع ظاهرة خروج الأطفال مبكراً للعمل في الأسرة؛ إذ بينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة عمالة الأطفال لدى **الأسر كبيرة الحجم** (6 أطفال فأكثر)، وبنسبة بلغت (54,5%)؛ إذ تؤكد نتائج التحليل بأن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة مثل هذه الأنماط من العمالة، تبعاً لارتفاع عدد الأطفال في الأسرة، مما يدل على اقتران حجم أسرة الطفل في زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على هذه الأسرة، ما يعزز بروز ظاهرة عمالة الأطفال لديها.

كما تظهر نتائج الدراسة بأن متغيري "**الأساليب المتبعة من قبل الآباء لتوجيه الأبناء، واتجاه الزوج نحو تعنيف الزوجة**" يبرزان كمتغيرين مؤثرين في بروز ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية، وبنسبة قدرها (26.2% و35,9%) على الترتيب. ومثل هذه النتائج تؤكد أهمية الأدوار التي تلعبها هذه المتغيرات في رسم وتحديد ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني.

وبشكل عام، فإن نتائج الدراسة تذهب لتأكيد ارتفاع نسب عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، خاصة لدى الأسر التي تتميز بانخفاض مداخيلها الشهرية والفقيرة، ولدى الأسر الموصومة بالتفكك؛ والتي تتسم بانخفاض مستوى تعليم الوالدين، وبكبر أحجامها، وبوجود أكثر من زوجة في عصمة الأب، ولدى تلك الأسر التي تتسم بانتهاج العنف كأسلوب لإدارة الصراع – خاصة ضد الأطفال داخلها. كما أظهرت الدراسة بأن أهم أسباب خروج الأطفال لسوق العمل كانت رغبة الطفل نفسه والتسرب من المدرسة، وعوز وفقر أسرة الطفل.

ومن أجل التحقق من أهداف الدراسة واختبار تساؤلاتها تم استخدام اختبار (كاى–تربيع)(χ^2) Chi-square لبيان فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين (التكرارات النسبية لمتغيرات الدراسة ومتغير عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية). إذ أن اختبار كاي تربيع (χ^2) يعد من الاختبارات غير المعلمية التي تستخدم عادة لتحليل المتغيرات الفئوية التي تكون مقسمة إلى مجموعات (Categorical) ومصنفا ضمن مقياس اسمية. ويبدو أن النتائج، تظهر أن كافة المتغيرات

المستقلة في الدراسة تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع متمثلاً بظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة، وهذه المتغيرات هي: "نمط مكان الإقامة، مستوى تعليم الوالدين، عمر الأم عند الزواج، الفارق العمري بين الزوجين، عدد أفراد الأسرة، صلة القرابة بين الوالدين، درجة التوافق الأسري، نمط زواج الأب، وفيما أذا كان لدى الأب أكثر من زوجة".

3. نتائج نموذج تحليل "معاملات بيرسون للارتباط":

يتميز نموذج التحليل المعروف في العلوم الاجتماعية بمعامل بيرسون للارتباط بقدرته على تحديد شدة وقوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع – محور الدراسة– مع كافة المتغيرات المستقلة، كما يتميز هذا النموذج الاحصائي بقدرته على تحقيق فهم أفضل لطبيعة العلاقات الثنائية التي يمكن أن تنشأ بين هذه الأنماط من المتغيرات. ويبدو أن أهم الميزات الإضافية التي يمكن أن تتحقق عند استخدام نموذج معاملات بيرسون للارتباط، إمكانية كشف معاملات الارتباط العالية بين متغيرات الدراسة، والتي تفترض وجود درجة ارتباط قوية جدا بين المتغيرات (تزيد عن 60%)، والتي عادة ما يكون لها تاثير سلبي على نتائج الدراسة، خصوصاً عند إدخال هذه المتغيرات نماذج تحليل متقدم مثل نموذج تحليل متعددة المتغيرات كما هو الحال في دراستنا هذه.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل نموذج بيرسون للارتباط لعلاقة ظاهرة عمالة الأطفال مع متغيرات الدراسة المستقلة

	اسم المتغير	قيمة معامل بيرسون ®	مستوى المعنوية (sig)
.1	عمر الام عند الزواج	0.116–	0.000
.2	مستوى تعليم الام	0.095–	0.000
.3	مستوى تعليم الاب	0.78–	0.000
.4	مكان الاقامة	0.058–	0.002
.5	مستوى دخل الاسرة الشهري	0.115–	0.000
.6	صلة القرابة بين الوالدين	0.083–	0.000
.7	تكرار زواج الام	0.014	0.486
.8	تكرار زواج الاب	0.061	0.003
.9	الفارق العمري بين الوالدين	0.039	0.037
.10	حجم أسرة الطفل	0.350–	0.000
.11	طبيعية علاقة بين الوالدين	0.074	0.000
.12	اساليب حل الخلاف بين الوالدين	0.097–	0.000
.13	أساليب توجيه الأبناء من قبل الوالدين	0.012–	0.000
.14	الحالة الاجتماعية للأبوين	0.023–	0.222

- تظهر نتائج الجدول عدم وجود معاملات ارتباط عالية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع قيد الدراسة.
- تم أعادة صياغة المتغير الرئيسي قيد الدراسة "عمالة الأطفال" بحيث يصبح متغير تراتبي (0، 1) (Rescale to

(1-0، بحيث أنه كلما انتقلنا من (0) إلى (1) تزداد احتمالات عمالة الأطفال في الأسرة، مع الآخذ بعين الاعتبار الشكل الترتيبي لباقي المتغيرات المستقلة عند قراءة النتائج.

تبرز نتائج الجدول (3)، أن لمتغير **مستوى تعليم الأم** تأثيراً معنوياً سالباً مع ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة، وبمعامل ارتباط قدره (−0.095) عند مستوى دلالة إحصائية (0.5%)، أي أنه كلما زادت درجة تعليم الأم قل احتمال خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في الأسرة، مما يؤكد أهمية العلاقة الناشئة بين مستوى تعليم الأم وظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية.

كما يبرز متغير **مستوى تعليم الأب** علاقةً احصائية واضحة مع احتمالات خروج الأطفال لسوق العمل، وبمعامل ارتباط عكسي قدره (−0.078)؛ إذ يتسم هذا المتغير بأثره المعنوي العكسي مع متغير عمالة الأطفال عند درجة دلالة إحصائية (0.5%)، ما يؤكد أهمية دور ارتفاع مستوى تعليم الأب في خفض احتمالات خروج الأطفال لسوق العمل مبكرا وتضييق فرص مساهمتهم الاقتصادية في المجتمع الأردني.

كما توضح نتائج الجدول أعلاه أن هناك علاقة واضحة بين **ارتفاع حجم الأسرة** وزيادة احتمالات خروج الأبناء لسوق العمل بصورة مبكرة وبمعامل ارتباط موجب قدره (−0.350). كما تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية واضحة وصريحة بين **انخفاض مقدار دخل الأسرة الشهري** وبروز عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية وبمعامل ارتباط عكسي قدره (−0.115). ومثل هذه النتيجة تبقى مثاراً للجدل وتحتاج إلى مزيد من التوضيح والتبرير سواء من ناحية نظرية أو من ناحية أمبريقية، وذلك بسبب ما تتضمنه مثل هذه المتغيرات ذات الصيغ الديموغرافية بمضامينها المتداخلة من انعكاسات عميقة وهامة على احتمالات بروز عمالة الأطفال في الأسرة.

أما بخصوص طبيعة علاقة **متغير** "**عمر الأم عند الزواج**" مع ظاهرة عمالة الأطفال، فتظهر النتائج أن لمتغير زواج الأم في سن مبكر ارتباطاً معنوياً سالباً مع احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، وبمعامل ارتباط عكسي قدره (−0.116)، أي أنه كلما قل عمر الأم عند الزواج زاد احتمال خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، ويمكن فهم هذه النتيجة على ضوء ما يلازم زواج الإناث المبكر من تكريس لظروف اقتصادية واجتماعية سلبية، وتضييق لفرص تمكينهن؛ ما يعزز بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني.

كما تبين نتائج جدول رقم (3) أن لمتغير "**مكان الإقامة الحالي لأسرة الطفل**" علاقة مهمة بظاهرة خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، إذ تظهر النتائج أن لهذا المتغير علاقة معنوية احصائية سالبة مع ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة، وبمعامل ارتباط قدره (−0.058)، ما يعني انه كلما زاد احتمال سكن أسرة الطفل في مناطق حضرية كلما زاد احتمال بروز ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة، وتعد هذه النتيجة متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة شحاتيت (شحاتيت، 2001).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات ذات العلاقة بطرق تعامل الآباء مع أطفالهم داخل الأسرة ممثلة بمتغير (**أساليب توجيه الأبناء، وطبيعة العلاقة بين الوالدين وفيما إذا كان يشوبها التوتر والصراع**)، وعلاقة هذه الأنماط من المتغيرات بظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، فتظهر نتائج جدول (3) بأن لهذه الأنماط من المتغيرات علاقة احصائية مهمة وواضحة مع ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية وبمعامل ارتباط عكسي قدره (−0.012 و−0.097) وعلى الترتيب، ما يعني بأنه كلما زادت مصادر التوتر والصراع واستخدام العنف داخل الأسرة كأسلوب لإدارة الصراع، كلما زادت احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، وهي نتيجة أكدتها كثير من نتائج الدراسات السابقة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2007).

ومن جهة أخرى تبين نتائج الدراسة أن للمتغيرات ذات الأبعاد الثقافية مثل: "**تكرار زواج الأب، تكرار زواج الأم**" علاقة مهمة في خروج الأطفال لسوق العمل بسن مبكرة وبمعامل ارتباط موجب قدره (0,061، 0,014) وعلى الترتيب، بحيث إنه كلما زاد احتمال أن يكون الزواج متعدداً للأب أو للأم (أي أن هناك تكراراً لزواجهما) زاد احتمال خروج الأطفال لسوق العمل بصورة مبكرة، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة (دائرة الإحصاءات العامة، 2012)، وكذلك مع توقعات الدراسة التي تميل إلى تأكيد أهمية متغير تكرار زواج الأب أو الأم في تعزيز بروز عمالة الأطفال في الأسرة.

كذلك فإن متغير **الحالة الاجتماعية للأبوين** (أي فيما إذ كانا يعيشان معا أم أن الأب متوفياً أو مهاجراً أو أنهما منفصلان... وغيرها) يبرز كواحد من المتغيرات ذات التأثير الهام والمعنوي على ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، وبمعامل ارتباط سالب قدره (-0.023)، ما يعني بأنه كلما زاد احتمال معاناة أسرة الطفل من التفكك والتصدع، زاد احتمال خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، وزادت مساهمتهم في اقتصاديات الأسرة، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل في تقرير احتمالات خروجه مبكراً لسوق العمل (الشامي، 2002).

وفي المقابل، يظهر متغير **صلة القرابة بين الزوجين** ارتباطاً سالباً ومعنوياً مع احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، وبمعامل ارتباط عكسي قدره (-0.083)، أي انه كلما زادت درجة القرابة بين الأبوين قل احتمال خروج الأطفال لسوق العمل، وهي نتيجة تجنح لتأكيد أهمية نمط زواج الأقارب في تقليل فرص خروج الأطفال لسوق العمل بسن مبكرة.

أما بخصوص متغيرات **الفارق العمري بين الأبوين**، فتظهر النتائج أهمية مثل هذه المتغيرات في التأثير على مستويات عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية؛ وبمعامل ارتباط طردي قدره (0.039)، مما يوضح أهمية أتساع حدة الفوارق العمرية بين الوالدين – والذي يميل عادة لصالح الأب- في تعزيز احتمالات بروز عمالة الأطفال في الأسرة، أي أنه كلما زادة الفجوة العمرية بين الزوجين كلما زاد بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني.

وبالخلاصة فإن المراجعة التقييمية لنتائج "معاملات بيرسون للارتباط" توضح الدور الفاعل الذي تلعبه العوامل ذات المنشأ الاجتماعي مثل: "مستوى تعليم الوالدين، منطقة السكن، الحالة الاجتماعية للوالدين، صلة القرابة بين الوالدين، وحجم الفوارق العمرية بينهما، وسبق تكرار زواج أحد الوالدين" في تقرير ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني؛ إذ يبدو انطواء مثل هذه العوامل على محركات هامة ومعززة لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، كما يبدو ان لظروف الأسرة الاقتصادية (مثل مستوى دخل الأسرة) بما تتضمره من دوافع اقتصادية إضافية دوراً مهماً في تعزيز احتمالات خروج الأطفال المبكر لسوق العمل، ما يؤكد أن تباطؤ عملية التنمية ذاتها واخفاقها نسبياً في رفع مستوى معيشة الأسرة الأردنية، من شأنه أن يساعد في إبقاء معدلات عمالة الأطفال عند مستوياتها الحالية في الأردن. كما تبين نتائج "معاملات بيرسون" أهمية العلاقات الارتباطية الثنائية الناشئة بين طبيعة العلاقة بين الأبوين من جهة ومع الأولاد والطرق المتبعة في تربيتهم من جهة أخرى في بروز مظاهر عمالة الأطفال في المجتمع الأردني مع الأخذ بعين الاعتبار عدم ضبط باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، أو عزل صافي تأثيرها؛ أي بقاء تأثيرها قائما في متغير عمالة الأطفال.

إن محاولة فهم صافي أثر المتغيرات المستقلة على عمالة الأطفال بعد ضبط باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، يطرح بقوة أهمية استخدام واحد من **النماذج الإحصائية المتقدمة** القادرة على تجاوز مسألة بقاء تأثير رواسب كافة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع؛ إذ يجنح هذا النوع من المعالجة الإحصائية إلى محاولة عزل وضبط أثر هذه المتغيرات مع الإبقاء فقط على تأثير المتغيرات المعنوية إحصائيا قيد الدراسة، ما يسهم في فهم حيثيات العلاقة الناشئة بين صافي أثر المتغير المستقل من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، بعد ضبط وعزل تأثير كافة المتغيرات المستقلة الأخرى، وفيما يأتي عرض تفصيلي لنتائج هذا النوع من التحليل.

ثانيا: نتائج التحليل المتعدد المتغيرات:

تم الاستعانة في هذا الجزء من الدراسة-كما ذكرنا سابقاً- بنموذج إحصائي متقدم ممثلاً في "نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات"، بهدف تحديد وقياس قوة ونمط تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة المحددة مسبقاً في المتغير التابع "ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني" الذي هو من النوع البرنولي (0 ,1)، بعد الأخذ بعين الاعتبار ضبط جميع المتغيرات المستقلة التي يفترض أن يكون لها تأثير واضح على الظاهرة قيد الدراسة. كما يمتاز هذه النموذج الإحصائي بقدرته على إظهار طبيعة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات واتجاهها. إذ يأخذ هذا النموذج الإحصائي بالاعتبار كافة المتغيرات المستقلة ويدخلها في معادلة التحليل

في وقت واحد، بهدف تحديد صافي تأثيرها في المتغير التابع بعد عزل أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخرى.

جدول رقم (4) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Regression)
لأثر متغيرات الدراسة المستقلة في ظاهرة عمالة الأطفال

	اسم المتغير	قيمة معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S.E)	قيمة كاي تربيع الموزونة (Wald)	حدود الثقة EXP(B)	مستوى المعنوية (Sig)
1	حجم أسرة الطفل	1.084	0.085	161.3	0.339	0.000
2	طبيعة العلاقة بين الأبوين	0.657-	0.149	19.5	1.930	0.000
3	أساليب ضبط سلوك الأبناء وتربيتهم داخل الأسرة	0.469-	0.111	18.0	0.625	0.000
4	مستوى دخل الأسرة الشهري	0.410-	0.049	069.5	0.664	0.000
5	مستوى تعليم الأب	0.314-	0.043	52.93	1.369	0.001
6	عمر الأم عند الزواج	0.254-	0.048	27.77	1.289	0.000
7	مكان الإقامة الحالي	0.193-	0.077	6.22	1.213	0.005
8	صلة القرابة بين الأبوين	0.091-	0.067	2.82	0.44	0.016

* الجداول من عمل الباحث، باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

** تم حذف متغيرات مثل "طبيعة العلاقة بين الأبوين، الفارق العمري بين الزوجين، مستوى تعليم الأم، الحالة الاجتماعية للأبوين" كون تأثير هذه المتغيرات جاء ضعيفاً وليس له دلالة احصائية عند مستوى ثقة 0.05% فأقل.

** (B): وترمز لمعاملات نموذج الانحدار اللوجستي مقاسة بوحدات (Log-Odds)، وهي توضح أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع.

*** اعتمد لاستخراج النتائج طريقة (Logistic: Backward-Stepwise "Wald" Regression)

**** كلما انتقلنا من (0) إلى (1) تزداد احتمالات عمالة الأطفال في الأسرة، مع الآخذ بعين الاعتبار الشكل الترتيبي لباقي المتغيرات المستقلة عند قراءة النتائج.

يوضح الجدول رقم (4) خلاصة أثر المتغيرات المستقلة التي برزت كمتغيرات مفسرة إحصائياً للمتغير التابع "ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني"*(Logistic: Backward-Stepwise "Wald" Regression)*، وتتمثل هذه المتغيرات في: "عدد الأطفال في الأسرة، وطبيعة العلاقة بين الأبوين،و وأساليب تربية الأبناء وطرق ضبط سلوكهم، ومستوى دخل الأسرة الشهري، وطبيعة أو نمط مكان الإقامة، ومستوى تعليم الأب، عمر الأم عند الزواج، وصلة القرابة بينهما، وتكرار زواج الأب"؛ إذ تبين النتائج أن قيمة المتغيرات المستقلة **مجتمعة** *(Log Likelihood Ratio)* الذي يتبع توزيع *(Chi-Square)* بلغت (0.596.8)، مما يؤكد معنوية النموذج بالكامل في تفسير التباين الكلي لظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية.

وبصورة أكثر تفصيلاً، توضح نتائج الجدول (4) أن متغير **حجم أسرة الطفل** قيد الدراسة قد أظهر أعلى معامل تأثير بين المتغيرات المستقلة المدخلة في معادلة نموذج تحليل الانحدار اللوجستي مع المتغير التابع؛ إذ فسر هذا المتغير (1.084) من ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع، وبشكل

طردي وواضح، ما يعني بأنه كلما زاد حجم أسرة الطفل زاد احتمال خروجه مبكراً لسوق العمل. وتؤكد هذه النتيجة ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة حول أهمية حجم الأسرة في تقرير ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، باعتبار أن نسب الإعالة تزداد في الأسر ذات الأحجام الكبيرة، والتي عادة ما تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مقارنة بالأسر صغيرة الحجم، وهي كثيراً ما تميل إلى التساهل بخصوص مسألة خروج أطفالها مبكراً لسوق العمل، وتعده بمثابة دعم للأسرة ولاقتصاديتها، كما تنظر أليه "بمثابة مساعدة للأب في إعالة الأسرة وزيادة مصادر دخلها وتنوعه" (Fares, 2007).

ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في التأثير في ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني متغير **(طبيعة العلاقة بين الأبوين)**، وبمعامل تأثيره قدره (0.657)، وتؤكد هذه النتيجة الأهمية الواضحة للأثر الذي يمكن أن يحدثه متغير طبيعة العلاقة بين الأبوين في تعزيز احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، كما تعدّ هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية طبيعة العلاقة بين الوالدين وما يلازم هذه العلاقة من مناخات أسرية في تقرير فرص خروج الأطفال لسوق العمل بسن مبكرة (مركز التوعية والإرشاد الأسري، 2000).

وفي المرتبة الثالثة برز متغير "**أساليب تربية الأبناء وطرق ضبط سلوكهم**" كمتغير ذي تأثير حاسم ومهم في تفسير تباين حجم عمالة الأطفال في الأردن، حيث فسر هذا المتغير (-0.469) من تباين هذه الظاهرة. وفي المقابل احتل متغير "**مستوى دخل الأسرة الشهري**" المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في تفسير تباين المتغير التابع، حيث بلغ معامل تأثير هذا المتغير (-0.410) وبشكل عكسي، ما يدلل على أهمية دخل الأسرة وأوضاعها الاقتصادية في تحديد معالم ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، وتعد هده النتيجة منسجمة مع توقعات الدراسة، كذلك مع نتائج الدراسات السابقة (سليمان ومرقة، 2002). كما أظهر متغير "**مستوى تعليم الأب**" تأثير عكسي واضح في تفسير ظاهرة عمالة الأطفال وبمعامل تأثير قدره (-0.314)، ما يؤكد أن ارتفاع مستوى تعليم الأب قد يلعب دورا فاعلا في خفض احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في المجتمع الأردني.

كما بلغ معامل تأثير متغير "**عمر الأم عند الزواج**" (-0.254)في تباين حجم عمالة الأطفال في الأردن وبشكل عكسي، مما يوضح أهمية ارتفاع عمر الأم عند الزواج في خفض احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل. وتعد هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة أيضا مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية متغير عمر المرأة عند الزواج في تقرير احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل (Itani, 2009).

هذا وقد فسر متغير **نمط مكان الإقامة** ما مقداره (-0.193) من تباين ملامح ظاهرة عمالة الأطفال، ما يوضح أهمية نمط مكان الإقامة في تحديد ملامح هذه الظاهرة في المجتمع الأردني. وتشير الدراسات السابقة بهذا السياق إلى أنه رغم صحة الافتراض القائم على أن نمط مكان الإقامة قد يرتبط عادة بأنماط حياة محددة وسلوكيات معينة قد تتضمن محركات مهمة لاحتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل إلا أن تأثير مكان الإقامة على الظاهرة يبقى غير واضح ويكتنفه كثير من التعقيد والغموض؛ إذ تشير هذه الدراسات بهذا الخصوص إلى أن زيادة التحضر قد تقترن بزيادة الاهتمام بعنصر النوع من الأطفال (لا الكم)، وزيادة الاستثمار بتعليم الأطفال، كون الأطفال يمثلون فـي هذه المناطق تكلفة مادية عالية على أسرهم، كما تزداد في هذه المناطق استقلالية المرأة وتحررها، كما يزداد أهمية وقتها، وتزداد مشاركتها الاقتصادية، وتنتشر القيم الحديثة (فيما يتعلق بتربية الأطفال مقارنة بما هو عليه في المناطق الريفية)، غير أنه كثيراً ما يحد من تأثير عوامل التحضر على ظاهرة عمالة الأطفال، طبيعة الكيان الحضري وظروف الأسرة المعيشية وخصائصها، إذ يمثل – على سبيل التحديد– المهاجرون من الريف نسبة مرتفعة من السكان الحضر في الأردن، حيث تسهم الظروف الاجتماعية– الاقتصادية والثقافية المحيطة بهؤلاء المهاجرين التي تسود في الكيانات الحضرية في إبطاء أثر وتيرة التغيرات الممكنة والمحتملة على قيم واتجاهات هؤلاء المهاجرون التي اكتسبوها عبر فترات طويلة من إقامتهم في الريف (الطراونة، 2004).

وتلاه من حيث الأهمية في تفسير تباين حجم عمالة الأطفال "**متغير صلة القرابة بين الأبوين**"، حيث فسر هذا

المتغير (0.091) من تباين ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، ويبدو أن لهذا المتغير أثراً فاعلاً في خفض ملامح هذه الظاهرة، ويمكن التنويه هنا لأهمية الروابط القرابية بين الزوجين في تحديد معالم ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني.

في المقابل، تبين نتائج الجدول أعلاه، بأن هناك مجموعة من المتغيرات كان لها تأثير هامشي وضعيف على متغير عمالة الأطفال في المجتمع الأردني عند مستوى معنوي إحصائياً (0.05% فأقل)، وهذه المتغيرات هي: "تكرار زواج الأب، وتعنيف الزوج للزوجة، والفارق العمري بين الأبوين، ومستوى تعليم الأم، وتفكك أسرة الطفل، وتكرار زواج الأم، والحالة الاجتماعية للأبوين"، وعليه فقد تم أسقاطها وحذفها من قائمة المتغيرات المذكورة في الجدول أعلاه.

وبصورة عامة فإن نتائج الدراسة تؤكد –في كثير من جوانبها– ما خلصت إليه نتائج الدراسات المحلية السابقة، خاصة فيما يتعلق بخصوصية تأثير متغير "حجم الأسرة" في زيادة احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل، وكذلك أهمية تأثير المتغيرات ذات الصيغ الاجتماعية مثل: "مستوى تعليم الأم والأب، ومستوى دخل الأسرة الشهري، وطبيعة أو نمط مكان الأقامة"، في تشكيل ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. كما أظهرت الدراسة أهمية العوامل ذات المنحى الديموغرافي مثل (عمر الأم عند الزواج) في بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وأكدت نتائج الدراسة أهمية متغيرات "ذات علاقة بطبيعة العلاقة بين الأبوين وطرق تعاملهم مع الأطفال داخل الأسرة وأساليب تربية الأبناء، والطرق المتبعة لضبط سلوكهم"، في تقرير احتمالات بروز ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة. كما خلصت الدراسة إلى تأكيد أهمية أنماط الزواج الشائعة في المجتمع مثل "**نمط زواج الأقارب**، ونمط الزواج المتعدد، ونمط زواج الإناث المبكر" في تقرير ملامح ظاهرة عمالة الأطفال وبصورة واضحة في المجتمع الأردني.

خلاصة واستنتاجات

تمحورت أهداف هذه الدراسة بشكل أساسي حول محاولة تبيان أهم محددات ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، وتحليل أهم العوامل المؤثرة فيها وكشف أهميتها النسبية، اعتمادا على منهج المسح بالعينة، وقد أستخدم المنهج الإحصائي الكمي لمعالجة بيانات الدراسة سواء تلك النماذج الإحصائية البسيطة الوصفية، أو تلك المتعلقة بنماذج التحليل المتقدم ممثلاً بنموذج تحليل "الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات".

إذ أوضحت **نتائج التحليلات الوصفية الأولية** أهمية أثر متغيرات مثل: "نمط زواج الأقارب، وتعدد الزوجات (للزوج)" في تقرير ملامح ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، كما برزت متغيرات مثل "نمط مكان الإقامة، مستوى تعليم الوالدين" كمتغيرات ذات آثار مهمة وواضحة في ظاهرة عمالة الأطفال. كذلك أظهرت نتائج التحليلات الوصفية البسيطة أن للأساليب السلبية، سواء في تعامل الوالدين مع بعضهم، أو مع الأطفال" دوراً مهماً في تعزيز احتمالات خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل. أما بخصوص أثر المتغيرات ذات الأبعاد الديموغرافية مثل: "عمر الأم عند الزواج، وحجم الأسرة الفعلي"، فقد خلصت النتائج أن هناك أثراً واضحاً لهذه المتغيرات في تقرير احتمالات بروز عمالة الأطفال بسن مبكرة في المجتمع الأردني.

أما فيما يتعلق **بنتائج التحليل المتقدم (تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات)**، فقد بينت نتائجه أهمية الدور الذي تلعبه متغيرات مثل: "الحجم الفعلي لأسرة الطفل، ومستوى تعليم الأب، ومستوى دخل الأسرة الشهري، وعمر الأم عند الزواج، ونمط مكان الإقامة، وطبيعة العلاقة بين الأبوين وأساليب معاملتهم للأبناء، وصلة القرابة بين الأبوين" في بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، خاصة بعد "ضبط تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى".

يتضح مما تقدم بأن ظاهرة خروج الأطفال المبكر لسوق العمل في المجتمع الأردني، تحددها عوامل متعددة ومختلفة، سواء الاجتماعية منها، أو الاقتصادية، أو الديموغرافية؛ إذ يتضح أن ظاهرة عمالة الأطفال شديدة التأثر بخلفيات الأفراد وخصائصهم المختلفة "كمستوى تعليم الأب، وطبيعة مكان الإقامة، وأشكال الزواج وأنماطه، وأساليب معاملة الأطفال وطرق تربيتهم"، ما يؤكد أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام بهذه الجوانب عند دراسة مثل هذه الظواهر، الأمر الذي من شأنه

أن يسهم في تقديم تفسيرات أكثر عمقاً وشمولية حولها، وحول محدداتها الفعلية وأسبابها، وكذلك من شأنه أن يسهم في زيادة إدراكنا للظروف والملابسات التي أملت هذه الظواهر في المجتمع.

وتبقى الإشكالية المتمثلة في تحديد الدوافع والمحركات الأساسية وراء خروج الأطفال لسوق العمل بسن مبكرة موضع تساؤل، وأرضية خصبة للبحث والدراسة والنبش والتفكيك. وينبغي التنويه هنا إلى أهمية الانفتاح أثناء التعاطي مع هذه الظاهرة والاستفادة مما تتيحه المنظورات الاقتصادية والسياسية المختلفة، متجاوزاً تلك الأطروحات التقليدية الضيقة التي تجنح للتعاطي مع مثل هذه الظواهر كظاهرة سوسيولوجية بحتة. وتأسيساً على ما تقدم، فإن هذه الظاهرة تبقى بتداعياتها وأسبابها مثاراً للجدل، ومدخلاً خصبا لمزيد من الدراسات اللاحقة، خاصة وأن حجم هذه الظاهرة مرشح للارتفاع –في حال بقيت الأسباب والمحركات المولدة لها قائمة– فعوامل التحديث وتسارع عجلة التنمية، وزيادة درجة التحضر، وزيادة التبعات الاقتصادية على الأسرة، ستبقى عوامل جوهرية، مرشح لها أيضا أن تبقى فاعلة ومولدة لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني.

الهوامش

(1) يعرف قانون العمل عمالة الأطفال في المادة الثانية للحدث بأنه: "كل شخص ذكر أو أنثى بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر.

وبهذا السياق تنص المادة 73 على عدم جواز تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة من عمره، بأي صورة من الصور مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتدريب المهني. كما نصت المادة 74 على عدم جواز تشغيل الحدث الذي لم يكمل الثامنة من عمره، في الأعمال الخطرة، أو المرهقة أو المضرة بصحة الأحداث، وعلى ضرورة تحديد الأعمال التي تنطوي على معامل الخطورة. كما عالج قانون العمل الساري المفعول في الأردن، رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته الجوانب المختلفة المرتبطة بالخطوات والإجراءات اللازم اتخاذها للحد من هذه الظاهرة.

(2) تم اعتماد تصنيف المتغيرات المستقلة وتحديد فئاتها وتعريفها إجرائيا، كما هي واردة في جدول رقم (2).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أطوز، عبدالله (2005)، "**أسباب ونتائج عمل الأطفال في سورية: دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير في الإحصاء.

الترك، فريدة (2000)، "**عمالة الأطفال في محافظة الزرقاء**" وزارة العمل، الأردن.

الخشاب، مصطفى (1986)، "***الاجتماع العائلي***"، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.

الشامي، مفيد، وأبو عطية، ختام (2002)، "**عمالة الأطفال في فلسطين: دراسة تحليلية**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) عدد(1) مجلد(16).

الشياب، محمد (2006)، "**الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد**" رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك، اربد. الأردن.

الطراونة، فايز (2004)، "**ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة الأردن**" مطبعة الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2007)، "**تحليل وضع الأطفال في الأردن 2006–2007**"، عمان، الأردن.

الهلالات، خليل (2003)، "**ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء**" رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

حسان، حسن، ومجاهد عطوة، والعجمي محمد (2007)، "**التربية وقضايا المجتمع المعاصر: التربية والمجتمع–عمالة الأطفال–الدروس الخصوصية، البلطجة التعليمية التطرف)**، دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية، مصر.

دائرة الإحصاءات العامة (2012)، "**تقرير حالة الفقر في الأردن: استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2010**"، عمان–الأردن.

دحلان، أيمن (2000)، "**عمالة الأطفال في قطاع غزة**، دراسة غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

دي أوغل، ملتم (2009)، "**الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمالة الأطفال 2007**"، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

رمزي، ناهد (1998)، "**ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية: نحو إستراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة**" المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، المجلد (1).

سليمان، خالد، ومرقة سوسن (2002)، "**أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال: مقاربة نقدية**" عالم الفكر، العدد (3)، المجلد (30).

شحاتيت، محمد (2004)، "مشكلة عمالة الأطفال في الأردن" جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن.

شحاتيت، محمد، ودبدوب، نهاية (2002)، "**تقدير عدد الأطفال العاملين في الأردن (1991–2005)**، دراسة غير منشورة، وزارة العمل، عمان، الأردن.

عباس، منال (2011)، "**عمالة الأبعاد الاجتماعية والقانونية**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر.

قضماني، شذا (2008)، "**تحليل إحصائي لواقع عمل الأطفال في مدينة حلب: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير في الدراسات السكانية.

مركز التوعية والإرشاد الأسري (2000)، "**العنف الأسري وعمالة الأطفال، تحرير "نظام عساف**"، إصدارات مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء – الأردن.

منتدى الفكر العربي (2012)، "**الشباب وظاهرة العنف**" سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، مكتبة الإسكندرية.

منظمة العمل الدولي، المكتب الإقليمي للدول العربية واليونسيف (2012)، "**دراسة وطنية حول أسوء أشكال عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية**" البرنامج الوطني للقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال في سورية.

وزارة العمل (2006)، "**الإستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال**" عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Amira, T. 2011, "Child Labor in Egypt" Cairo University. Faculty of Economics and Political Science.

Basu, K. and Dutta, B. 2009, "Child Labor and Household Wealth: Theory and Empirical Evidence on Inverted-U" ***Journal of Development Economics***, Forthcoming.

Basu, K. andVan, P. 1998, "The Economic of Child Labor" ***American Economic Review***. N(88).

Cain, M. 1984, "Women Status and Fertility In Developing Countries: Sons Preference and Economic Security. ***The Population Council Studies***. New York. Working Paper No. 110.

Caldwell, J. 1982, "***Theory of Fertility Decline***" Academic Press. New your.

Crowley, L. and Johnson, M. 2004, "***Hazardous Child Labor***" University of Low for Human Rights.

Easterline, R. 1975, "An Economic Framework for Fertility Analysis" ***Studies in Family Planning***, 6 (3).

Fares, J. 2007, "***Child Labor Across The Developing World: Patterns and Correlations***" World Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 41199.

Edmond, E. 2007, "Child Labor" Department of Economic at Datmouth College, ***Handbook of development Economics***, vol 4.

Edmonds, E. and Pavcnik, N. 2005, "Child Labor in the Global Economy" ***The Journal of Economic Perspectives***. 19 (1).

Itani, N. 2009, "Child Labor in Egypt" PHD. University of Southern Denmark. Faculty of Humanities.

International Labour Office. 2011, "Child in Hazardous Work: what we Know what we need to do" International programmer on the elimination of child labour (IPEC), Geneva.

International Labour Office. 2010, "Accelerating action against child labour" International Labour conference. Report (B)m Geneva.

Parcel, T. and Menaghan, E. 1994, "Early Parent Work, family Social Capita and Early childhood Outcomes", ***American Journal of Sociology***", 199 (4).

Ravinder, R. 2009, "The Child Labor in Developing

Countries: A Challenge to Millennium Development Goals" Social Sciences, ***Indus Journal of Management***, 3 (1).

Determinants of Child Labor in Jordan Society: Qualitative Analytical Study

Muneer Karadsheh*

ABSTRACT

This study attempts to identify the key determinants of child labor in Jordan as well as its causes and underlying factors using a stratified national household survey with a sample size of four thousands households.

In addition to descriptive statistics, the study uses a regression analysis utilizing a Logistic Regression method. Since the dependent variable "child employment' is a dichotomous nominal variable, Logistic Regression is the most appropriate method for analyzing the survey data.

The study findings show that the key determinants of child employment were: The size of child's family, father's education, mother's age at marriage, place of residence, type of relationship between parents, family's monthly income, father-mother blood relation, number of father's wives, and methods of child-rearing.

Keywords: Child Labor, Women Status, Socio-Economic Variables, Early Childhood, Child in hazard Work.

* Department of Social Science and Social Services; Faculty of Arts, Yarmouk University.

Received on 1/9/2013 and Accepted for Publication on 23/12/2013.